الأمم المتحدة

A/58/783–S/2004/354

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
الدورة التاسعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا

يسرني أن أبلغكم أن ماليزيا، بصفتها رئيسة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي قد عقدت اجتماعا خاصا حول الشرق الأوسط في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في بوتراجايا، ماليزيا لبحث الوضع المتدهور الذي تتكشف أحداثه كل يوم في فلسطين والعراق. وقد أقر الاجتماع الخاص بالإجماع إعلانا بشأن فلسطين وإعلانا بشأن العراق (انظر المرفقين الأول والثاني).

وأغدو ممتنا لكم لتفضلكم بالإيعاز بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بصفتها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٧ و ٣٨، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رستم موحد **عيسى**
السفير
الممثل الدائم

060504 060504 04-33905 (A)

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

إعلان بشأن فلسطين

١ - نحن، الوزراء ورؤساء الوفد الممثلين لأعضاء لجنة القدس، واللجنة السداسية المعنية بفلسطين، واللجنة الثلاثية للدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، واللجنة الثلاثية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثلاثين، قد اجتمعنا في بوتراجايا بماليزيا في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥ هجرية (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) من أجل الاجتماع الخاص المعني بالشرق الأوسط.

٢ - نثني كل الثناء على الخطاب المحرك للنفوس والأفكار الذي ألقاه الأونرابل داتو سيري عبدالله حاجي أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي خلال حفل الافتتاح.

٣ - نعرب عن دعمنا المطلق للشعب الفلسطيني ولسلطته الوطنية الشرعية بقيادة الرئيس ياسر عرفات في مقاومته العدوان الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، نطالب بإنهاء فوري للحصار المفروض على هذا الشعب وعلى قيادته، بما يكفل حقهما في حرية التنقل داخل فلسطين وخارجها.

٤ - نؤكد دعمنا ومساندتنا السياسيين والماديين والمعنويين الثابتين للشعب الفلسطيني وحقوقه في المقاومة، وكذا لنضاله من أجل وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي لجميع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ومن أجل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير.

٥ - نؤكد من جديد أيضا ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وضرورة تنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بفلسطين والشرق الأوسط، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن قضية القدس، ألا وهي القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٢٦٧ (١٩٦٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠)، و ١٠٧٣ (١٩٩٦)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

٦ - نؤكد مجددا التزامنا بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس التنفيذ الكامل لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٧ - نرفض بقوة الخطة الإسرائيلية الأحادية الجانب الأخيرة لأنها تنتهك قرارات الشرعية الدولية وتناقض الأحكام المنصوص عليها في خارطة الطريق.

٨ - نشدد على أن الخطة المذكورة ودعم الولايات المتحدة لها تلحقان الضرر بعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ أنهما تنكران على الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما في ما يتعلق بقضايا التسوية النهائية، ونهيب بحكومة الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها الأخير الذي يناقض أهداف خارطة الطريق. ونؤكد من جديد أيضا أنه ليس لأي طرف الحق في تقديم أي تنازلات إلى إسرائيل بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية أو في التفاوض بشأن هذه القضايا نيابة عن الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا.

٩ - نهيب باللجنة الرباعية أن تضاعف جهودها المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق والاتفاقات والقرارات ذات الصلة، وأن ترفض أي تدابير أحادية الجانب لا تتفق معها جميعها.

١٠ - نحث مجلس الأمن على أن ينظر في نشر قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام أو آلية رصد دولية، تتولى رصد تنفيذ خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط.

١١ - ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مطالبة إسرائيل بوقف بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وفيما حولها، الذي يمثل خروجا عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ومخالفة لأحكام القانون الدولي ذات الصلة (الفقرة ١ من منطوق القرار A/RES/ES-10/13) وعكس اتجاهه، وبفك الأجزاء المنجزة من الجدار، وبوقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي أكد عدم شرعية هذه المستوطنات وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة.

١٢ - نحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بمطالبة إسرائيل بالقيام، دون أي مزيد من الإبطاء، بالكف عن سياستها وممارستها إرهاب الدولة اللتين قتلتا وما انفكتا تقتلان المدنيين من خلال الإعدامات خارج إطار القانون، وعمليات القتل المستهدفة، والعقوبات الجماعية، والقيام دون انقطاع بعمليات التوغل وإعادة احتلال المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية؛ وتدمير البنى التحتية المادية والمؤسسية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وخنق

الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وندين اغتيال القادة الفلسطينيين بوصفه مثالا صارخا على إرهاب الدولة وانتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ونشدد على ضرورة تنفيذ تدابير كافية لتوفير الحماية الدولية الضرورية للشعب الفلسطيني ولأماكن العبادة المقدسة والأماكن ذات الأهمية الدينية المسيحية والإسلامية، وكذلك للعمل على تأمين إطلاق سراح السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك الأحداث منهم، من السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.

١٣ - نحن على اقتناع بضرورة أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تدابير عملية، دون أي مزيد من التأخير، لتنفيذ جميع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني للسير بعملية السلام في الشرق الأوسط قدما وكذلك للتعبير عن دعم أكيد للقيادة الفلسطينية وشعبها وتضامن لا يني معهما.

١٤ - نوافق على إنشاء وفد وزاري للقيام باتصالات فورية مع أعضاء اللجنة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى التي تعتبر ذات صلة، وذلك بهدف تقديم شرح لها يتناول موقف منظمة المؤتمر الإسلامي حيال هذه التطورات الخطيرة وكذلك لإشراكها في القضايا المتصلة بعملية السلام. وينبغي للوفد الوزاري أيضا أن يحث الأطراف المعنية على تعبئة وتكثيف جهودها لوضع حد للعدوان الإسرائيلي وللسياسات والممارسات القمعية المطبقة ضد القيادة الفلسطينية وشعبها وللعمل صوب التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولمبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وغير ذلك من الاتفاقات لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

١٥ - ندعو الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وكذلك حركات السلام في شتى أرجاء العالم إلى الإعراب عن دعمها للشعب الفلسطيني في محنته بالوسائل السلمية.

بوتراجايا، ماليزيا
٢ ربيع الأول ١٤٢٥ هجرية
(٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

إعلان بشأن العراق

١ - نحن، الوزراء ورؤساء الوفد الممثلين لأعضاء لجنة القدس، واللجنة السداسية المعنية بفلسطين، واللجنة الثلاثية للدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، واللجنة الثلاثية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثلاثين، قد اجتمعنا في بوتراجايا بماليزيا في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥ هجرية (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) من أجل الاجتماع الخاص المعني بالشرق الأوسط.

٢ - نثني كل الثناء على الخطاب المحرك للنفوس والأفكار الذي ألقاه الأونرابل داتو سيري عبدالله حاجي أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي خلال حفل الافتتاح.

٣ - نؤكد من جديد ضرورة أن يحترم الجميع سيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية؛ ونشدد مرة أخرى على حق الشعب العراقي في أن يقرر بمحض إرادته مستقبله السياسي، وفي أن تكون له السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية، وفي أن ينشئ حكومة عريضة القاعدة كاملة التمثيل، وضرورة التعجيل بأن تُعاد للعراق سيادته الكاملة.

٤ - ونرحب بالموعد النهائي المتفق عليه بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في العراق لنقل السيادة إلى شعب العراق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما قوات الاحتلال، على إظهار كامل التزامها لكفالة أن تكون العملية سلسة وألا تُعرِّض للخطر مستقبل وآفاق السلام والأمن والاستقرار في العراق.

٥ - نؤكد من جديد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وضرورة أن يقيم العراق علاقات حسنة مع جميع جيرانه وأن يتقيد بالمعاهدات والاتفاقات القائمة، ولا سيما تلك التي تتصل بالحدود المعترف بها دوليا.

٦ - نشدد على أن حقوق الشعب العراقي وأمن العراق واستقراره لا يتنافى بعضها مع بعضها الآخر ولكن يعتمد بعضها على بعضها الآخر، ذلك أن السلام والأمن والاستقرار في العراق أمور يمكن تحقيقها و ضمانها من خلال أمور منها ممارسة الشعب العراقي حقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، من خلال انتخابات حرة

ونزيهة. ونشدد على ضرورة أن يتم من الداخل تنفيذ الجهود المبذولة في مجال إرساء الديمقراطية في العراق، وألا يُفرض ذلك من الخارج، ا لأمر الذي يتعارض ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٧ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الوضع الراهن في العراق، ولا سيما اللامبالاة المطلقة بحماية المدنيين وكذلك استهداف وتدمير أماكن العبادة والعتبات المقدسة والأماكن ذات الأهمية الدينية في العراق، وهو أمر يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. ونهيب بالدول القائمة بالاحتلال أن تفي بالتزامها القانوني بالتقيد الكامل بالأحكام ذات الصلة من الاتفاقية المذكورة.

٨ - نعرب عن إدانتنا بقوة لأعمال الإرهاب الشائنة التي يتم تنفيذها ضد المدنيين العراقيين الأبرياء وأماكن العبادة والعتبات المقدسة والأماكن ذات الأهمية الدينية ومراكز الشرطة والفنادق وغير ذلك من المصالح والمؤسسات العامة الأخرى، وكذلك ضد الموظفين الدبلوماسيين وأماكن عملهم. ومن المؤكد أن العراق ودول الجوار سوف تتعاون بهمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

٩ - نهيب بالحكومات والمؤسسات المالية الدولية العمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي بتوفير الموارد اللازمة لإنعاش اقتصاد العراق وإعادة بنائه. وفي هذا الصدد، نحث تلك المؤسسات على اتخاذ خطوات فورية لتقديم القروض من شتى أنواعها وغير ذلك من ضروب المساعدة إلى العراق.

١٠ - ندرك أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي لإحلال السلم والأمن والاستقرار في العراق ونشدد على هذه الأهمية. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على اتخاذ قرار في حينه يساعد فعلا على إعادة السيادة والاستقلال الكامل إلى الشعب العراقي ويخول الأمم المتحدة الولاية اللازمة لكفالة بلوغ هذا الهدف.

بوتراجايا، ماليزيا
٢ ربيع الأول ١٤٢٥ هجرية
(٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)